كلمة ونص

محمد راكان مصطفى

وهن نفسية المواطن

ما رأيكم بإصدار قانون يعاقب المسؤول الذي يوهن نفسية المواطنين؟

السبب وراء هذا الاقتراح هو التصريحات الأخيرة للحكومة توجيه وزارة الكهرباء حول تأمين ما أمكن من طاقة كهربائية للاستخدام المنزلي، وحقيقة ما تبين من عدم جدوى الوفر الناتج عن عطلة الجهات العامة في تحسين الوضع الكهربائي، وعدم قدرتها على تأمين مواد التدفئة بالسعر المدعوم ولا حتى بسعر التكلفة للسواد الأكبر من المستفيدين، لتدمر ما تبقى من أمل بأن تصدق الحكومة بوعودها مع رعاياها!

ووعود وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك المتتالية حول إيجاد حلول للأسعار وخفضها أو حتى الحفاظ عليها، ناهيك عن ازدحامات المخابز وغيرها من الأمور، في حين أنه في الواقع تبين أن هذه المشكلات لم تحل بعد، وانعكس ذلك سلباً على الواقع المعيشي وعلى نفسية المواطنين الذين هدهم الفقر.

من الأجدى أن يعلم المسؤول أن أي وعود سيعرف الناس نتائجها في القريب العاجل، ولا يمكن التسويف إلى ما لا نهاية.

ويحق لنا بعد أن أثارت التعديلات المقترحة على مشروع الجريمة الإلكترونية جدلاً كبيراً حول التعريفات الفضفاضة في مواده، أن نتساءل لماذا لم يتطرق المشرع في أي من مواد المشروع إلى اقتراح معاقبة المسؤول الذي يوهن نفسية المواطنين، والذي يصرح أو ينشر معلومات مضللة للرأي العام، والمسؤول الذي يعطي وعوداً وهو يعلم أنها غير قابلة للتحقيق؟!

مواد القانون حاولت أن تحمي المسؤول من أي انتقاد لعمله وأداء وزارته، علماً أن صميم عمله يتمحور حول المواطنين ورفع سوية الخدمات والمستوى المعيشي لهم، وهي بذلك تحمي شخصاً محدداً بصفته الوظيفية، في حين أن أي تصريح مضلل أو وعد كاذب سيكون انعكاسه على المجتمع بكامل أفراده!

برأيي فإن مثل هذا الإجراء من شأنه أن يحد من الوعود الخليبة، وبناء الوعود الوردية، وربما كان في مكان ما يلزم المسؤولين بالعمل بشكل فعلي لتنفيذ ما يطلقونه من وعود قد يطلقونها محرجين؟

٤٧ خدمة إلكترونية واصلة إلى المنازل في ١٠ مراكز بعد وضع مركز درعا بالخدمة

وزير الاتصالات لـ«الوطن»: التحدي الأكبر إقناع المواطن باستخدام الخدمة وإيصالها إلى عنوانه بيسر

طلال ماضي

أكد وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب في تصريح لصحيفة «الوطن»، أن التحدي الأكبر والأساسي اليوم أمام مراكز خدمة المواطن بعد انتشارها الأفقي في ١٠ محافظات، هو إيجاد طريقة أكثر فاعلية لإقناع المواطن أكثر فأكثر بالاتجاه إلى استخدام هذه الخدمات الإلكترونية، وإيصال هذه الخدمة إلى عنوان المواطن المحدد بيسر وسرعة لتحقيق الرضا عنها.

وأشار الخطيب إلى أن الوزارة تعمل على افتتاح مركز خدمة المواطن في الحسكة بعد افتتاح مركز درعا ووضعه في الخدمة لتقديم الخدمات السريعة (بيان قيد فردي، بيان ولادة، بيان زواج، بيان وفاة، بيان طلاق، وثيقة غير موظف)، وستعمل على افتتاح المراكز في الرقة وإدلب بعد تحريرهما من الإرهاب.

واعتبر الخطيب أن الخطوة الأهم بالنسبة لهذه المراكز تثبيت الخدمات، وتقديمها بطريقة مقبولة تحافظ على كرامة المواطن وتتوافق مع التوجهات الحكومية بتقديم خدمات إلكترونية للمحافظة على الشفافية، وتخفيف الهدر ومكافحة الفساد.

وبيّن الخطيب أن عدد الخدمات الإلكترونية المقدمة اليوم بعد عام على إطلاق المركز حوالي ١٥ ألف خدمة إلكتروني، من ٤٧ خدمة يقدمها المركز ونعمل للتوسع في هذه الخدمات.

وبالرغم من انخفاض تكلفة الخدمات الإلكترونية وتوصيلها مجاناً اليوم إلى العنوان المختار من المواطنين لا يزال التقدم إلى هذه الخدمات خجولاً، ويعود ذلك إلى محدودية منافذ الدفع الإلكتروني، حيث يمكن تسديد أجور الخدمات حسبما اطلعت عليه صحيفة «الوطن» عن طريق حساب «كاش» عبر شركات الخليوي، أو عبر الحسابات البنكية، وعدم المعرفة بهذه الخدمات، حيث تبلغ تكلفة المعاملات التي تخص وزارة التربية بين ٣٥ و١٠٠ ليرة، وبين ٦٠٠ و١٠٠٠ ليرة لمعاملات السجل المدني، وبين ١٢٠٠ و١٧٠٠ ليرة للمصالح العقارية، وبيان وضع موفد بتكلفة ٣٠٠ ليرة.

وتقدم المراكز الإلكترونية من خلال تطبيق معاملاتي أو الموقع الإلكتروني للمركز خدمات سريعة كخدمات السجلات المدني والعدلي والعاملين في الدولة ووزارة التربية، وأخرى بطيئة كخدمات وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والمالية وجامعة دمشق والمصالح العقارية.

ازدحام وانتظار وتأخير في بريد طرطوس

السبب المسابقة المركزية ورواتب المتقاعدين وقلة المازوت ونقص الموظفين!

طرطوس- ربا أحمد

مئات المواطنين يغصّ بهم مبنى بريد طرطوس يومياً بأرتال هنا وفوضى هناك أمام عدد من الموظفين لا يتجاوز العشرة فقط.

الناس تحدثوا وطالبوا بألم بتحسين وضع الكهرباء في البريد أو إمداده بخط كهربائي دائم لمنع تعطيل المراجعين في ظل هذه الحالة الاستثنائية التي يشهدها الفرع بسبب المسابقة المركزية وغيرها، فالشباب أكدوا أن الموظفين طلبوا منهم مراجعتهم بعد ٢٥ يوماً لأخذ وثائق غير موظف وهو وقت طويل وقد تفوتهم المسابقة نتيجة ذلك، متسائلين لماذا لا يتم تشغيل أجهزة كومبيوتر إضافية وزيادة عدد الموظفين؟

وبالسياق نفسه اشتكى المواطن عدنان حسن لـ«الوطن» قائلاً: «الذي حصل اليوم في بريد طرطوس كان مخجلاً وأظهر عدم اهتمام الإدارة بالمراجعين حتى إنه لم يتم تشغيل المولدة حتى الساعة التاسعة والثلث وأكثر من ثلاثة آلاف مواطن في الصالة من أجل قبض رواتب المتقاعدين واستكمال أوراق المشاركين في المسابقة، علما أن البريد يتقاضى ٤٠٠ ليرة من كل متقاعد و٦٠٠ ليرة على كل ورقة غير موظف لذا يرجى النظر بهذا الأمر والإضاءة عليه لإظهار المقصرين إضافة إلى أن دائرة التأمين والمعاشات المقصرة دائماً للشهر الثاني لم تضف الزيادة التي حصلنا عليها أخيراً بالمرسوم الرئاسي في حين تمت إضافتها من التأمينات الاجتماعية مشكورة مع جميع كوادرها».

وفي شكوى أخرى للمواطن أحمد شقوف قال فيها: «الوضع كان مرعباً إضافة إلى استخدام الضرب في فرع بريد طرطوس للحصول على وثيقة غير موظف واستلام الراتب التقاعدي، حيث حضر المواطنون الساعة ٨ ووقعوا تحت رحمة التقنين فحضرت الكهرباء الساعة ٩ والنصف وانقطعت عند الـ١٠ والربع ولا توجد مولدة بحجة عدم وجود مازوت، ولدى مراجعة المدير قال هذا هو الوضع، وأنا اليوم كنت بالبريد لقبض الراتب التقاعدي ولم أعرف أنهم عملوا بالعطلة وكل الشكر لهم لكن الزحمة للقبض كانت كبيرة جداً»، والناس الواقفون هم متقاعدون يعني أصغرهم عمره ٦٠ سنة، لذا نطالب مدير بريد طرطوس أولاً بوقف العمل نهائياً» حتى وصل التيار الكهرباء لأنني انتظرت ساعتين حتى قبضت وأنا مثل كثيرين حضرنا الساعة الثامنة، وثانياً «ضرورة وجود أكثر من محاسب واحد للتقبيض أي لماذا لا يوجد محاسبان أو ثلاثة ما دام العمل فقط لمدة ثلاثة أرباع الساعة بوجود التيار؟».

وعند سؤال مدير بريد طرطوس سامي علي حول مشكلة هذا الازدحام والشكاوي التي وردت، ردّ قائلاً: «فترة التقنين طويلة والكهرباء تأتي ساعة خلال الدوام واستخدام المولدة يحتاج كل ساعة لـ١١ ليتر مازوت ولا يتم تزويدنا إلا بـ٦٠٠ ليتر بالشهر ولا تكفي لعشرة أيام دوام، والمواطن يمكنه مراجعة مصرف التسليف أيضاً للقبض، وبخصوص الزحمة فهي للحصول على وثيقة غير عامل وليس للقبض لأننا كل فترة العطلة ونحن ندفع رواتب المتقاعدين إضافة إلى أننا نوصل الرواتب لأربعة آلاف متقاعد في منازلهم من أصل ٢٩ ألفاً وهي خدمة متاحة للجميع إذا أرادوا.

وأضاف علي: «الرواتب أصبحت مؤتمتة وكل الخدمات باتت على برامج بالكمبيوتر وبخصوص وجود محاسب واحد فقد تم تخصيص ٣ معتمدين للدفع أحدهم تأخر قليلاً لوجود تفتيش مركزي عليه والأمور المالية لا يستطيع أي موظف أن يعمل بها لوجود سلف مالية».

كما أشار علي إلى أن عدد الذين طلبوا وثيقة غير موظف تجاوز الثلاثين ألفاً وبسبب الضغط نتأخر في إعطاء الوثيقة ومع ذلك ستكون كل الوثائق جاهزة قبل انتهاء التقديم للمسابقة.

بعد قرار «المطاعم».. أسعار جديدة للفنادق الشهر القادم

وزير السياحة لـ«الوطن»: قد نمنح هامش زيادة سعرية للمنشآت الشاطئية خلال «المواسم» شرط تخفيض الأسعار خارجها

فادي بك الشريف

كشف وزير السياحة محمد رامي مرتيني في حديث خاص لـ«الوطن» عن إعداد الوزارة لائحة سعرية لمنشآت المبيت والإقامة لتشمل الفنادق بمختلف محافظات البلاد، مبيناً العمل على دراسة وآلية مشابهة للقرار الصادر بخصوص منشآت الإطعام.

وبيّن مرتيني أن هناك لجنة مشكلة لدراسة الموضوع تضم ممثلين عن اتحاد غرف السياحية وممثلي المنشآت السياحية تعمل على إصدار التسعير الجديد بالأسس الموضوعية المنصفة والعادلة والمنطقية ذاتها، مبيناً أنه من المتوقع صدور الأسعار الجديدة للفنادق خلال الشهر القادم بعد إنجاز الدراسة بالشكل المطلوب.

وقال وزير السياحة: ندرس التكاليف بعناية بالنسبة لمنشآت المبيت والإقامة، مع مراعاة تكاليف المتغيرات الاقتصادية وحوامل الطاقة وغير ذلك، ليصار إلى إقرار أسعار منصفة.

وعن أسعار الفنادق والحسومات وارتفاع الأسعار خلال فترة المواسم بالنسبة للمنشآت الشاطئية التي وصلت أسعارها لأرقام كبيرة جداً، قال وزير السياحة: نضع سقف أسعار ونسمح بحسومات سعرية خلال المواسم، مضيفاً: بالنسبة للمنشآت الشاطئية (وضمن مواسم محددة) قد يكون لها هامش زيادة سعرية معينة خلال المواسم مقابل تخفيض أسعارها خارج فترة المواسم، علماً أن تكاليف الفنادق متغيرة وتختلف عن قطاع الإطعام.

وشدد الوزير مرتيني على اتخاذ العقوبات اللازمة بحق أي منشأة مخالفة وتزيد عن الأسعار التأشيرية المعلنة التي تعتبر حداً وسقفاً أعلى لا يجوز تجاوزه، مؤكداً أن تكرار المخالفة يستدعي إغلاق المنشأة مع فرض الغرامات اللازمة.

وأكد وزير السياحة أن قانون ترخيص وتشغيل والرقابة على المنشآت السياحية في طريقه إلى الصدور، مع طرح غرامات كبيرة تقدر بالملايين

وأضاف: نأمل من شركائنا في القطاع الخاص الالتزام بالأسعار المحددة والإعلان عنها، وخاصة أن اللائحة التي صدرت بالنسبة لمنشآت الإطعام أعدت بالتنسيق مع ممثلي المنشآت في اتحاد غرف السياحة والتوافق مع التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وحسب الوزير فإن جميع المطاعم مطالبة بالتصديق على لائحة الأسعار، مبيناً أن مهلة التصديق على الأسعار من الوزارة والمديريات بدأت اعتباراً من الأحد أول من أمس وتستمر لغاية أسبوعين، وبالتالي تعتبر اللائحة سقفاً للمسموح بيعه أو تقديم الخدمات بموجبه ولا يجوز تجاوزه، مضيفاً: الهدف من الآلية المتبعة ضبط عملية التسعير والرقابة على المنشآت، مع الأخذ بالحسبان التكاليف المباشرة الناجمة عن الكلفة على الاستثمار.

• قانون المنشآت السياحية في طريقه إلى الصدور.. والغرامات كبيرة

• على منشآت الإطعام تصديق أسعارها اعتبارا من الأحد ولغاية أسبوعين

وللحديث عما يميز لائحة الأسعار الجديدة عن القرارات السابقة، قال الوزير: لم يعد هناك منشآت إطعام محررة أسعارها بموجب اللائحة الصادرة مقارنة مع اللوائح السعرية السابقة، حتى إن المطاعم التخصصية ومطاعم «الـ٥ نجوم» ملزمة بتصديق لائحة أسعارها من الوزارة والمديريات وفق جدول تحليل تكاليف.

وأضاف وزير السياحة: إن منشآت «الـ٣ نجوم» مقارنة بالنجمتين كانت تتقاضى زيادة عن اللائحة المعلنة ٢٥ بالمئة، وبموجب قرار الأسعار الجديد أصبحت ١٥ بالمئة فقط، أما منشآت «الـ٤ نجوم» كانت تتقاضى أسعاراً أعلى من السقف الموضوع ٥٢ بالمئة وأصبحت تتقاضى ٣٥ بالمئة، كما أن اللائحة تتضمن هامش ربح منصف ومعقول يراعي التكاليف المباشرة وغير المباشرة، مضيفاً: منشآت الوجبات السريعة والفروج المصنفة سياحياً التي كانت تتقاضى ٢٥ بالمئة تم السماح لهم بـ١٠ بالمئة، لكن يمكن للمنشأة إن رغبت بالبيع بأقل من ذلك من باب المنافسة.

وحسب القرار الجديد لم تعد المطاعم التخصصية بكل أصنافها (مطاعم صينية- إيطالية- ومطاعم السمك.. إلخ)، محررة وإنما مجبرة بالتسعير وفق جدول تكاليف تحدده الوزارة ويتم وضع هامش ربح معقول حسب التكاليف الحقيقية مع النظر بأسعار المواد والمستلزمات، كما أن شركات الإدارة (المطاعم التي تديرها شركات الإدارة الدولية) كانت تتقاضى زيادة ٢٥ بالمئة عن لائحة وسقف الأسعار وأصبحت ١٥ بالمئة بموجب القرار الحالي.

ويميز القرار الجديد أن المطاعم ومنها الوجبات السريعة المصنفة سياحياً والموجودة في المولات والمجمعات التجارية كان مسموحاً لها تقاضي ٢٠ بالمئة زيادة عن اللائحة وتم تخفيضها لـ١٠ بالمئة، مضيفاً: هذا يشمل فقط المطاعم من فئة نجمتين و٣ نجوم، أما المطاعم من فئة ٤ نجوم وموجودة في المولات فلا يحق لها لأنه تم وضع سقف السعر لها، كما أن القرارات السابقة كانت تتضمن معايير للجودة للحصول على علامات عالية وزيادة ٢٤ بالمئة عن التسعيرة، لكن تم إلغاء ذلك مع المنافسة من حيث الجودة.

الإقبال ضعيف على تقديم طلبات للمسابقة المركزية في الحسكة

الحسكة - دحام السلطان

بيّن مدير التنمية الإدارية ورئيس اللجنة التنظيمية الفرعية للمتقدمين إلى المسابقة المركزية بالحسكة فايز العلي، أن الإقبال كان ضعيفاً خلال اليومين الماضيين، نتيجة للظروف الراهنة التي تشهدها محافظة الحسكة اليوم، وبفعل الحصار المفروض عليها الذي عطّل حركة تنقّل المواطنين بين مراكز وأرياف المدن والمناطق والأحياء بمبنى المحافظة حيث مكان تقديم طلبات المسابقة المركزية.

وأوضح العلي في تصريح لـ«الوطن» أنه تم تشكيل ثلاثة لجان رئيسة للعمل واختيار المكان اللائق والمناسب لها تسهيلاً لخدمة المواطنين المتقدمين في مبنى المحافظة، وتختص كل لجنة منها على حدة وحسب تراتبية العمل، لتقوم على استقبال الطلبات وتدقيقها وإدخال البيانات على الحاسوب إضافة إلى اللجنة التنظيمية الفرعية، مشيراً إلى أن أعداد الذين تقدّموا بطلباتهم في اليوم الأول ٢٢ مواطناً، ٣ عن الفئة الأولى و١٦ عن الفئة الثانية وواحد عن الفئة الثالثة واثنان عن الفئة الخامسة، على حين تقدم ٥٠ مواطناً بطلبه خلال اليوم الثاني، اثنان منهم عن الفئة الأولى و٢٠ عن الفئة الثانية و٨ عن الثالثة وواحد عن الرابعة و١٩ عن الخامسة، ليكون مجموع عدد طلبات المتقدمين حتى نهاية دوام يوم أمس الإثنين ٧٢ طلباً.

ولفت مدير التنمية الإدارية إلى أنه كان قد سبق بدء عمليات استقبال طلبات المواطنين الراغبين بالتقدّم إلى المسابقة المركزية، الانتهاء من جميع التحضيرات اللازمة والمطلوبة لاستقبال طلبات الراغبين بالتقدم إلى مسابقة التوظيف المركزية لجميع أبناء المحافظة، من خلال افتتاح المركز الوحيد لهم في مبنى المحافظة واتخاذ كامل الإجراءات الإدارية الميسرة والمبسّطة لتسهيل عملية الإقبال على تقديم الطلبات، وإحداث مكتب للمتقدمين بداخل المبنى وتجهيزه بكل الاحتياجات لاستقبال المتقدمين وتوجيههم نحو وجهتهم الصحيحة وتسهيل حركتهم وتقديم أوراقهم بسهولة، مع وجود دليل لهم يضمن لهم إطلاعهم على جداول الرغبات التي يحق للمتقدمين التقدم إليها.

باحات مدارس السويداء امتلأت بالثلوج وافتقدت مازوت التدفئة

«التربية»: الحصص الموزعة قليلة بسبب قلة الكميات الواردة من المحروقات

السويداء- عبير صيموعة

تلقت «الوطن» مع بداية الدوام الرسمي للفصل الدراسي الثاني في مدارس السويداء، شكاوى عديدة من أهالي الطلاب عن افتقاد معظم المدارس مازوت التدفئة الذي ترافق مع تراكم الثلوج في باحات المدارس والجليد فضلاً عن عجز كثير من الطلاب عن إكمال فترة الدوام بسبب البرد القارس.

وتساءل الأهالي عن سبب عدم تشغيل المدافئ رغم البرد القارس وامتلاء الباحات بالثلوج، مؤكدين لـ«الوطن» أن صرف النظر عن حاجة التلاميذ إلى وجود جو حقيقي للتدريس بأبسط شروطه المتمثلة بالدفء إنما هو تقصير من مديرية التربية بتأمين المدارس بالكميات المطلوبة من مازوت التدفئة وخاصة ضمن الأجواء الباردة التي تتميز بها المحافظة، مطالبين مديرية التربية بوقف الدوام في حال عدم قدرتها على تأمين المادة لكل المدارس وفي كل الحلقات المدرسية من الابتدائي حتى الثانوي لأنه لا يمكن استمرار العملية التدريسية في ظل البرد الشديد الذي تعاني منه جميع الشُعب الصفية على ساحة المحافظة أو السعي بشكل جاد إلى تأمين كل المدارس بالمادة خلال شهر شباط على أقل تقدير.

مدير التربية بالسويداء بسام أبو محمود أوضح لـ«الوطن» أن الكميات الموزعة على المدارس كان من المفترض أن تكفي حتى نهاية الأسبوع الأول من الفصل الثاني، مشيراً إلى أن الحصص الموزعة أقل من الحاجة الفعلية بسبب قلة الكميات الواردة من المحروقات أصولاً.

وأوضح أن التأخير الحاصل في التوزيع بداية الفصل الدراسي مباشرة إنما يعود إلى العطلة الرسمية التي ترافقت ببطل الثلوج ما أدى إلى التأخير في رصيد أثمان مازوت التدفئة، مشيراً إلى أن ٩٠٠٠ ليتر تم توزيعها مع بداية الدوام الرسمي للفصل الدراسي الثاني على ٢٠ مدرسة تابعة لمنطقة شهبا و١٠ مدارس تابعة لمنطقة صلخد رغم الثلوج المتراكمة وصعوبة الوصول، ويأتي ذلك ضمن الدفعة الثانية الجاري رفد المدارس بها.

وأشار أبو محمود إلى أن الكميات الموزعة من مازوت التدفئة حتى تاريخه بلغت ٥٠٠ ألف ليتر تم توزيعها على مدارس السويداء بينما الكمية الكلية التي يجب تزويد المدارس والمباني التابعة لمديرية التربية بها تزيد على مليون و٢٠٠ ألف ليتر، لافتاً إلى أنه سيتم استكمال هذه الكميات حال توافرها.